المرأة والممارسة غير الرسمية بولاية بشار (دراسة للفترة أفريل 2017 – أكتوبر 2017)

Women and Informal Practice in the State of Bechar (from April 2017 to October 2017)

أ. بلقايد ثورية
جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر
touriabelcaid@yahoo.fr

أ. عمر بلخير جواد
جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
omarbelkheird@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/02/11 تاريخ القبول: 2018/06/09

الملخص:
يهدف هذا المقال إلى إبراز دور ومدى مساهمة الممارسة غير الرسمية في تخفيف من صعوبات العيش للعديد من الأسر من خلال مزاولة النساء للقطاع غير الرسمي، كون أنه لا يتطلب خبرة وأيضا يعتبر كمنفذ للنساء ذوي المستوى التعليمي الجيد بسبب عدم توفر مناصب عمل بالقطاع الرسمي وغيرها من الأسباب التي تدفع النساء إلى العمل بالقطاع غير الرسمي، فاستعملنا المنهج الوصفي التحليلي حتى نتمكن من الوصول إلى أن القطاع غير رسمي سبيل العديد من النساء البطالات وصاحبات المستوى المعيشي السيء.
الإشكالية: ما مدى مساهمة الممارسة غير الرسمية في رفع من المستوى المعيشي للمرأة؟

الكلمات المفتاحية: التشغيل غير الرسمي، العمل المنزلي، العمل غير الرسمي، القطاع غير الرسمي، المرأة.

Abstract:
This article aims to highlight the role and extent of informal practice in alleviating the difficulties of living for many families through the practice of women in the informal sector, since it does not require experience and is also considered as an outlet for women with a good educational level due to lack of jobs in the formal sector. Other reasons that lead women to work in the informal sector, we used the analytical descriptive method so that we can reach that the informal sector for many unemployed women and women with a poor standard of living.
Problematic: To what extent does the informal practice contribute to raising women's standard of living?

Key words: Informal Employment, Domestic Work, Informal Work, Informal Sector, Women.
JEL Classification : E26.

* مرسل المقال: بلقايد ثورية (touriabelcaid@yahoo.fr).

المقدمة:

تلعب المرأة دوراً هاماً من خلال تأديتها للكثير من الأعمال التي تعتبر مساندة للرجل ومهيئة لظروف عمله، ومن المهم الإشارة إلى أن التحاق المرأة بالقطاع الرسمي تارة، والقطاع غير الرسمي تارة أخرى والتغير في حالتها العملية من عاملة بأجر إلى عاملة لحسابها الخاص هي مراحل مختلفة للحياة العملية للمرأة تتحدد تبعا لأوضاعها الشخصية والتزاماتها اتجاه أسرتها. ويعتبر عمل المرأة في الجزائر من المواضيع الحديثة من حيث الطرح والمعالجة، إذ كان لزاما على المرأة أن تواكب الحدث وتستعد لاستقبال أدوار مهنية زيدت على أدوارها التقليدية، التي هي مطالبة بها من طرف الأعراف، والقيم المجتمعية كتحدي صارخ يؤجج من حالة الصراع الذي تعيشه، مع اختلاف طبيعة البيئات والأوساط الإجتماعية المحتضنة للمؤسسات المستخدمة وللأسر المقيمة بها، لتسعى المرأة دوما للبحث عن درجة من التوفيق بين الأدوار التقليدية والأدوار الحديثة دون التفريط في أي منهما، فالمرأة الجزائرية عملت في الرسمي وفي غير الرسمي مثلها مثل باقي نساء العالم. والتشغيل غير الرسمي في الجزائر يستجيب لضرورات أملتها عوامل الإنفتاح نحواقتصاد السوق مع بداية التسعينات، نتيجة استفحال البطالة، وحدة الأزمة الاقتصادية التي دفعت الكثير من القوى العاملة نحوممارسة أنواع مختلفة من الأنشطة، بما فيها العمل المنزلي؛ الأمر الذي أضفى على التشغيل غير الرسمي النسوي ظاهرة أصبحت تأخذ حقها من الإهتمام والتمحيص.

1. مفاهيم حول القطاع غير الرسمي والعمل غير الرسمي:

1.1. تعريف القطاع غير الرسمي: هناك عدة تعاريف للقطاع غير الرسمي أبرزها :

تعريف الاقتصادي **"CHARMES"** : « بأنه مؤسسات فردية تكون فيها الأصول والنفقات ومختلف الإلتزامات صعبة الفصل عن العائلات وممتلكاتها ». ويرى **"Vito Tanzi"** أن القطاع غير الرسمي هو: «مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة عنها للسلطات الضريبية، أومجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية ». وحسب الأستاذ **"أحمد هني"** فإن : « القطاع غير الرسمي ينحصر على جملة من النشاطات التي لا تراها الدولة أوأنها تتعمد غض البصر عليها ». (بلقايد وبلعربي، 2016، ص : 04)

وبشكل عام، فإن القطاع غير الرسمي يظهر بأشكال مختلفة وهذا حسب البلد، وحسب المنطقة داخل نفس البلد وحتى المكان داخل نفس المدينة، ويشمل في العادة مختلف أنواع المؤسسات. فأنشطة القطاع غير الرسمي تتنوع من البيع في الأرصفة، وإعداد منتجات غذائية، بالإضافة إلى قائمة أخرى من أنشطة تتميز برأسمال ضعيف وتذر عوائد قليلة ولا تحتاج إلى مهارات عالية. إضافة إلى نوع آخر من هذه الأنشطة يحتاج إلى كمية معتبرة من عوامل الإستثمار. (Pestieau,1995, p : 29)

2.1. تعريف العمل غير الرسمي:

قد عرف المؤتمر الدولي السابع عشر لإحصاءات العمل الذي عقد في جنيف منظمة العمل الدولية 2003، العمل غير الرسمي بأنه : « عدد الوظائف غير الرسمية التي تكون ضمن القطاع غير الرسمي، أوضمن مؤسسات القطاع الرسمي، أوضمن قطاع الأسر المعيشية في فترة زمنية محددة». (بن قيدة، 2014، ص : 22)

2. أساسيات ومعطيات العمل المنزلي في الجزائر:

1.2. مصدر المفهوم في الجزائر (معطيات وأرقام):

إن تقدير حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر يتلخص في الإحصائيات والمعطيات التي تحتويها النتائج المحصل عليها خاصة من البحوث حول العائلات عن طريق الإحصاءات العامة للسكان والسكن أوتلك التي تخص المؤسسات، أين يحتل التشغيل إحدى الخصائص التي تميز السكان المقيمين موضوع الدراسة. منجهة أخرى نجد البحوث الميدانية (**MOD**) التي استطاعت إعطاء تقييم أولي رسمي حول التشغيل غير الرسمي في الجزائر وتحديد أهم الفئات التي تكونه. (قارة، 2009-2010، ص ص : 13-14)

لقد ثبت وجود هذا القطاع لأول مرة في الجزائر سنة 1977 عن طريق الإحصاء العامل لسكان والسكن (**RGPH** 1977) الذي أجري في تلك السنة. هذا الأخير سمح باكتشاف فئة سميت لأول مرة بنساء مشتغلة نسبيا (femmes partiellement occupées). (عطار، 2009-2010، ص : 30)

إن إحصاء سنة 1966 (**RGPH** 1966) لم يذكر أي شيء عن هذه الفئة، واهتم فقط بتبيان معدل الإنتاجية الضعيف لفئة النساء. وعليه فإن إحصاء 1977 أبرز لأول مرة وجود هذه الفئة لكن دون إعطاء تعريف حقيقي واضح وتم فقط الإشارة لنساء مشتغلة نسبيا **(F.P.O)**. فيما بعد سمحت البحوث الميدانية بإحصاء حجم هذا النوع من العاملات **(F.P.O)** الذي كان في تزايد مستمر وهام، 66.008 في سنة 1982 ثم 100.000 في سنة 1983 و 180.000 فيسنة 1985 و 145.000 في سنة 1989. واعتبر البعض هذه الأرقام بعيدة عن الواقع وأن هذه النشاطات تتزايد بقدر 56,8 % خلال خمس سنوات أهمها تمارس داخل الوسط الحضري. الأمر الذي أدى إلى إدراج أسئلة وتقنيات جديدة في البحوث الميدانية وذلك حتى سنوات (1989–1990)، مما سمح بالكشف مثلا أن 200.000 بطال صرح بقيامه بأعمال ونشاطات في قطاع البناء والزراعة وأن 159.000امرأة يمكن إدراجها داخل هذه الفئة **(F.P.O)** رغم إقرارها الأولي بعدم ممارسة أي عمل 26 % من العائلات لها آلة خياطة، الأمر الذي يطرح عدة تساؤلات تخص علاقة ذلك مع زيادة النشاطات داخل المنزل. هذه البحوث أقيمت تحت إشراف الديوان الوطني للإحصاء سنة 1982 إلى سنة 1986 ثم سنة 1989 إلى 1992 تاريخ توقفها.

إن الإنقطاع الأول 1986-1989 مثل مرحلة عرفت مشاكل اقتصادية هامة وتوتر حاد داخل سوق العمل، أين يصعب في هذه الحالة الحصول على معلومات عن طريق البحوث الميدانية مما يستوجب مقاربات أخرى. أما التوقف الثاني سنة 1992 صاحب بداية تطبيق سياسات الإصلاحات الهيكلية. (كتيبة، 2017)

عرفت مظاهر العمل المنزلي تحولا وامتدادا للحرف المتوارثةكما تبينه "**ديب معروف**" في تلمسان، أين قامت بملاحظة الميزانية والوقت المخصص عند هذه الفئة، وعن طريق بحث طويل توصلت إلى أن النشاطات المنزلية التي تخص الحياكة، الخياطة، ... الخ تنتج تدفق نقدي سنوي يقارب 5 ملايير سنتيم وتسمح بتشغيل 1.500 عامل. بينما تنتشر في المدن الكبرى الجزائر كالعاصمة دروس الخياطة والحياكة التي تقدم في البيوت بالإضافة إلى النشاطات التي تمارس في محيط بعيد نوعا ما عن العائلة والأقارب. وعليه فإن العمل النسوي أخذ طابعا لعمل غير المأجور وغير رسمي. هذا النوع من الإستقلالية يزداد نظرا لطبيعة النشاطات المتميزة بانتاج تقليدي مشترك مع النظام العام. كل هذا دون نسيان الأعمال الخاصة بالبيت كنشاط غير معترف به وغير مسجل، له دور هام في توازن ميزانية العائلة وفي بعض الأحيان تأمين تماسك الأسرة بفضل هذه الأعمال داخل المنزل دون الأخذ بعين الإعتبار النشاطات التجارية الأخرى مثل نشاط النساء اللاتي تقمن بالتجول لبيع المجوهرات كوسيطا تبين العارضين والطالبين مقابل مبلغ معين. (بودلال، 2017، ص ص : 12-13)

هذا التوسع والتنوع للنشاط المنزلي يعبر عن زيادة الطلب على السلع المنتجة متميزة بنوع من الزبائن ذومستوى متوسط بالإضافة إلى هذا فإن هذا النشاط الذي يخص فئة النساء **(FPO)** يبدوأنه يمثل المصدر الوحيد أمام النساء اللاتي ليس لهن مستوى علمي هام واللاتي لم يستطعن الإندماج داخل القطاع الرسمي.

منذ سنة 1987 انتقلت فئة النساء المشتغلة نسبيا من 62.500 عاملة إلى 140.000 بزيادة 82.000 فرد خلال ثلاث سنوات. هذا الرقم كان يمثل 25,9 % من مجموع النساء العاملات.

لم تسمح هذه البحوث فقط بالكشف عن حجم هذه الفئة **(FPO)** وإنما أيضا مهدت الإنتقال من هذه التسمية التي كانت في وقت ما لا تدرج فئة الرجال الذين يمارسون هذا النوع من النشاط إلى ما أصبح يسمى بالعمل المنزلي (travail à domicile). وقد استعمل هذا المصطلح في البحوث الميدانية والإحصائيات الرسمية ابتداء من جوان 1989. لقد توسع مجال العمل المنزلي بنسبة 18 % من التشغيل العام سنة 1993 إلى % 24,1 سنة 1997 أي حوالي الربع ليشمل بالتالي أعداد أخرى تمارس النشاطات المنزلية، 178.000 عامل منزلي سنة 1990، 164.000 سنة 1992 مع العلم أن 182.000 امرأة ماكثة في البيت تمارس النشاط، إلى 769.000 سنة 1993 ثم 829.000 سنة 1994. إذا كانت هذه النشاطات تعبر في الماضي عن ظاهرة تقليدية فهي اليوم أخذت أبعادا وامتدادات أخرى.

إن النموالديمغرافي الذي عرفته الجزائر منذ الإستقلال وفي المقابل العدد المتزايد للفئةالنشيطة 48,5 % من السكان سنة 1996 و45,42 % سنة 1997 لهم سن يزيد عن 16 سنة، والتحولات الاقتصادية والإجتماعية التي عرفتها الجزائر خاصة بعد الأزمة الاقتصادية لـ 1986 كلها عوامل ساهمت في نقص التشغيل، تسريحا لعمال، ارتفاع البطالة، وانخفاض القدرة الشرائية بشكل واضح لعدد هام من الأفراد. (جقريف، 2017)

فخلال التسعينات شهد العمل النسوي المأجور في الخارج انخفاضا محسوسا وتحولا في القطاع الخاص قابله زيادة توسع نطاق العمل المنزلي. إذ أن هناك أسباب عديدة ساهمت في تراجع المرأة نحوالمنزل منها العنف والتحرش الجنسي أكثرمن 46 % من النساء المبحوثات تعرضت لعنف لفظي مثلا، وأخرى لها علاقة بعوامل عائلية بحتة، و10 % من النساء اللاتي يتزوجن يواصلن العمل. كل هذا من شأنه أن يساهم في بروز أنواع من النشاطات يتكيف أصحابها مع المحيط الاقتصادي والإجتماعي المحيط بهم. وعليه فإن دراسة العمل المنزلي من حيث الميزات التي يتصف بها يبدوأمرا مشروعا. (وهراني وآخرون، 2015، ص : 153)

إن النسب الحقيقية التي تقدر العمل المنزلي أكبر من ذلك، حيث نلاحظ الإختلافات في الأرقام والمعطيات بين الديوان الوطني للإحصاء، والوزارات المختلفة، وتقديرات المنظمات الدولية،كون العمل المنزلي يشمل نشاطات غير متجانسة وبالتالي يصعب حصرها، فهناك تشتت كبير وعزلة لبعض الممارسين في إطار هامشي وغير مستقر. هذا دون نسيان تزايد فئة المساعدين العائليين الذين يقدمون خدمات هامة للعاملين المنزليين بدون مقابل، حيث كان عددهم 526.000 فرد خلال سنة 2001 ليصل إلى 582.000 سنة 2005 **(ONS)**. لقد شملت معطيات أخرى جديدة مناطق مختلفة من الوطن كتلمسان، مغنية، تيزيوزو، قسنطينة، أفضت إلى تواجد العمل المنزلي بصورة ملحوظة داخل النسيج الاقتصادي والإجتماعي الجزائري. فلقد مثل العمل المنزلي في سنة 2001 نسبة 8,7 % من مجموع التشغيل الذي خص المؤسسات التي تشغل أقل من 10 أفراد هذه المؤسسات تشكل 47 %من العمالة الكلية. وذلك لطبيعة هذا النشاط من حيث أنه أنتج مصالح هامة تخص فئة النساء. وقد مثلت نسبة نموالعمل المنزلي لسنة 2004 قيمة 34 % كما بين البحث الوطني حول النساء والإندماج الاقتصادي والإجتماعي والذي أنجزته مصالح الوزارة المنتدبة المتعلقة بشؤون الأسرة في جوان 2006 أن النساء العاملات في القطاع الخاص مثلن نسبة 40 % منهن 21,5 % ضمن القطاع غير الرسمي أغلبهن في إطار العمل المنزلي. ((Benali, 2015-2016, p : 50

ويرتبط تطور مستوى حجم العمل المنزلي بأسباب نموحجم التشغيل غير الرسمي بصورة عامة. إضافة إلى كونه يمثل نوعا خاصا من أشكال العمل غير الرسمي فهويعتبر من أهم النشاطات التي سمحت لأصحابها خاصة فئة النساء على اختلافاتهن الإجتماعية من الإندماج المباشر في سوق العمل لما تكون العادات والتقاليد الثقافية تمنع عمل المرأة في الخارج. (منصر، 2016)

2.2. مقومات أساسية حول العمل المنزلي عند الفئة الغالبة (النساء) :

إن أهمية النشاط الاقتصادي لفئة النساء أمر معترف به ولوفي الآونة الأخيرة. وعليه فإن الهيئات الرسمية بدأت تأخذ بعين الإعتبار المعطيات التي تخص هذه الفئة في جانب المحاسبة الوطنية. (الشيرازي، 2017)

إن مشاركة المرأة في النموالاقتصادي والإجتماعي للبلاد أصبح أمر الساعة، فهويأخذ أكبر حيز من الحوارات والتظاهرات الثقافية وهومن أهم مطالب الفئة النسوية. رغم أن حصة هذه الفئة من عملية التشغيل العام في الجزائر تبقى ضعيفة، إلا أن المخططات والتحليلات الاقتصادية والإجتماعية تتنبأ بزيادة ولونسبية لفئة النساء العاملات. أضف إلى ذلك تطلعات المرأة الجزائرية اليوم وإرادتها نحوالمشاركة في الحياة الاقتصادية والإجتماعية للبلاد. هذه الإرادة قد تأتي من حافز العائد الذي يساهم في الدخل العائلي الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة داخل نطاق العائلة. وإن التسرب المدرسي من أهم المسببات إذ يسمح للطفل بملء الفراغ الذي أحدثه خروجه من النظام التربوي، لكن يبقى وأن العمل المنزلي يعبر عن نشاط تكمله وتشارك فيه كل أفراد الأسرة بصورة تلقائية كل حسب طاقته ولوبطريقة غير مباشرة.

هذا يبرز نوع التكافل والتعاضد العائلي الذي قد يتعدى حتى إلى العائلة الكبيرة أوالجيران.كلها أمور ليس لها علاقة بالجانب المادي ولكن هي أمورتخص قيم التضامن التي يعرفها المجتمع الجزائري .لكن دخول المرأة لعالم الشغل ليس بالأمر السهل؛ رغم أن القانون يخول لها كل الصلاحيات في هذا المجال إلا أن عراقيل عديدة تحول دون ذلك منها : الصعوبات الإجتماعية والثقافية، واجب التربية والإعتناء بأفراد الأسرة، وكثافة الأعمال داخل المنزل. تحاول الجزائر أن تمثل مجتمع منظم على أساس مفهوم الإستهلاك الموسع لكن هناك بالمقابل فوارق اجتماعية هامة. وعليه يجب أن يكون هناك ترشيد مادي واقتصادي من جهة ومن ناحية أخرى ترشيد يخص العقليات والنماذج الثقافية .إن إعادة الإعتبار وتنظيم ما يسمى بالتضامن بشتى أنواعه قد يساهم في التعايش وتثبيت الروابط العائلية خلال الأزمات المختلفة، رغم التطور الذي مس جانب التعليم والعمل لدى النساء. لكن يبقى هذا غير كاف أمام الصعوبات والمشاكل المختلفة. (البدارين والقواسمة، 2013، ص : 08)

ومن جهة أخرى فإن الدين الإسلامي يسمح للمرأة بممارسة حقوقها كاملة في إطار شرعي وهوبالتالي يحفز على السعي وطلب الرزق. وإنما منع المرأة واحتقارها هونتيجة دوافع شخصية لبعض الجماعات حسب "**ربيعة بكار**" التي تشير دائما إلى أن هذه التفرقة قد تصل لتشابه التمييز العنصري بين البيض والسود، حتى أن ذلك يمثل عند بعض الرجال مبدأ شخصي واجتماعي، مما جعل الفئة الهامة من النساء تقبل بصفة عادية بأي تمييز يمارس عليها. مما ينتج الإختلاف حتى في مفاهيم تخص الجنس البشري من حيث التمييز بين النموعند فئة الرجال والنموعند فئة النساء. (كحال، 2017)

3. واقع سوق العمل بولاية بشار:

1.3. تقسيم مساحة الولاية حسب الدوائر والبلديات:

تتكون ولاية بشار من 12 دائرة، و21 بلدية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 01 :

إن قضية التشغيل والبطالة في الجزائر تعطى لها الأولوية الرئيسية في جهود التنمية لما لها من انعكاسات اجتماعية مما فرض بذل جهود مستدامة من خلال خطط شاملة وآليات فعلية تهدف إلى دعم التشغيل والحد من البطالة وذلك بتعزيز الجهود التنموية ولن يتأتى ذلك إلا بترقية الاستثمار في كل القطاعات وما سخر من برامج وآليات للتشغيل وما رصد من مبالغ باهظة من طرف الدولة لإنعاش سوق العمل تدخل كلها ضمن الإستراتيجية الجديدة

لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية الهادفة إلى تفعيل وتحسين ظروف التكفل بانشغالات فئة الشباب وخاصة ما تعلق بالتشغيل حيث يفرض على الشباب التحلي بروح المبادرة والمنافسة. (مديرية التشغيل لولاية بشار، 2015)

إذ سنجد فيما سخرته الدولة كل المرافقة والعناية التي تقود إلى الإدماج الذي تسوده الثقافة المقاولاتية وعدم الإتكال وهوما مكن من تقليص نسبة البطالة من 34 % لسنة 1999 إلى نسبة 9,12 % لأواخر سنة 2015.

وولايتنا وكغيرها من ولايات الوطن نالت هذا الاهتمام والدعم بالإضافة إلى خصوصيتها وموقعها، حيث شهدت سنة 2011 وسنة 2012 مضاعفة للجهود في مجال ترقية التشغيل والتكفل بشريحة الشباب، وخاصة بعد الإجراءات والتدابير المتخذة في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 22 فبراير 2011 وكذلك المبادرات المحلية المتخذة من طرف السلطات المحلية وعلى رأسها السيد الوالي والسيد الأمين العام للولاية من خلال تفعيل اللجنة الولائية لترقية التشغيل وحث جميع القطاعات على المساهمة الفعالة في ميدان التشغيل لأن هذا الأخير من مسؤولية جميع القطاعات حيث اعتمدت طريقة مرافقة الشباب وتعدد اللقاءات معهم والاستماع إليهم وتكثيف عملية الإعلام والتحسيس في أوساطهم مع اعتماد طريقة النشر الواسع لعروض العمل ومسابقة التوظيف وذلك لإضفاء الشفافية مما خلق نوعا من الارتياح لدى فئة الشباب. وهذا ما تم تحقيقه بالتفصيل خلال سنوات 2013، 2014. (مديرية التشغيل لولاية بشار، 2015)

الجدول 02 : "توزيع السكان العاملين والعاطلين عن العمل حسب الجنس لولاية بشار للثلاثي الثالث لسنة 2017".

الجنس / العنوان	الذكور	الإناث	المجموع
عدد السكان	166.605	165.608	332.213
السكان العاملين	102.223	85.670	187.893
السكان العاطلين	4.579	1.790	6.369
السكان الناشطين	106.802	87.460	194.262
معدل البطالة	-	-	% 3,27
معدل التشغيل	-	-	% 58,47
معدل العمل	-	-	% 53,62
معدل النشاط	-	-	% 1,04

المصدر : مديرية التشغيل لولاية بشار، 2017/10/19.

التفسير :

يتبين لنا من خلال الجدول السابق عدد السكان والسكان العاملين والعاطلين والناشطين لولاية بشار للفترة الثالثة من سنة 2017، حيث نجد عدد السكان العاملين أكبر من عدد العاطلين، كما نلاحظ أن عدد الذكور العاملين بلغ 102.223 عامل في سنة 2017 مقابل بطالة تقدر بـ : 4.579 بطال، بينما عدد العاملات فبلغ

85.670 عاملة مقابل 1.790 امرأة بطالة. كما قدر معدل العمل للفترة الثالثة من سنة 2015 لولاية بشار بـ : 53,62 % مقابل معدل بطالة قدر بـ : 3,27 %.

4. الدراسة الإحصائية:

فتوصلنا في تحليلنا للاستبيان إلى ما يلي :

1.4. المعلومات الشخصية:

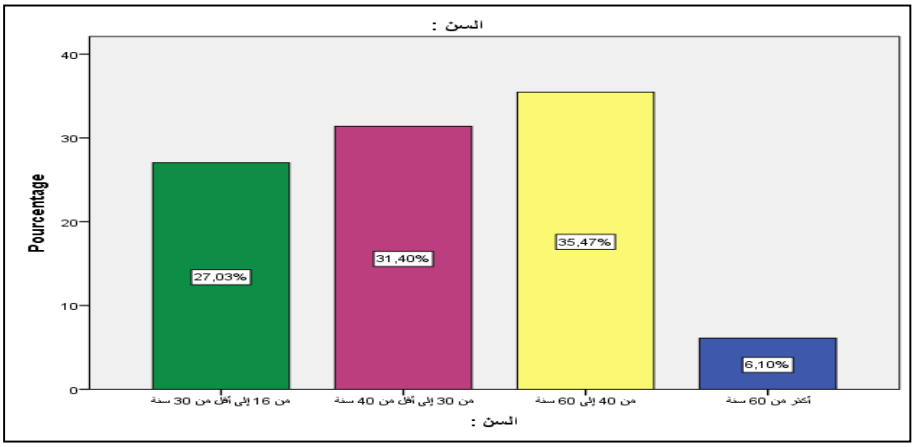
أ. **السن:**

الجدول 03 : "السن".

السن :					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 16 إلى أقل من 30 سنة	93	27,0	27,0	27,0
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	108	31,4	31,4	58,4
	من 40 إلى 60 سنة	122	35,5	35,5	93,9
	أكثرمن 60 سنة	21	6,1	6,1	100,0
	Total	344	100,0	100,0	

المصدر : مستخرج من برنامج الإحصائي.

الشكل 01 : "التمثيل البياني يشير إلى السن".



المصدر :مستخرج من برنامج الإحصائي.

التفسير :

نتائج التحقيق تظهر لنا أن القطاع غير الرسمي يمارس لدى كل فئات العمر رغم تفاوته، يعني من صاحبات العمر 16 سنة إلى أكثر من 60 سنة، بحيثمتوسطعمرأغلبيةالنساءالمستجوبات النشطاتفيهيتراوحمابين40-60 سنة وعددهن هو122 وتقدرالنسبةفيذلك 35,5 %، أما باقي نساء العينة فهناك تفاوت في الأعمار، كما يلاحظ

أيضا أن أقل نسبة هي 6,1 % والخاصة بنساء العينة التي أعمارهن أكثر من 60 سنة. وهذا من خلال طول العينة الذي يقدر بـ : 344 امرأة.

ب. **المستوى التعليمي:**

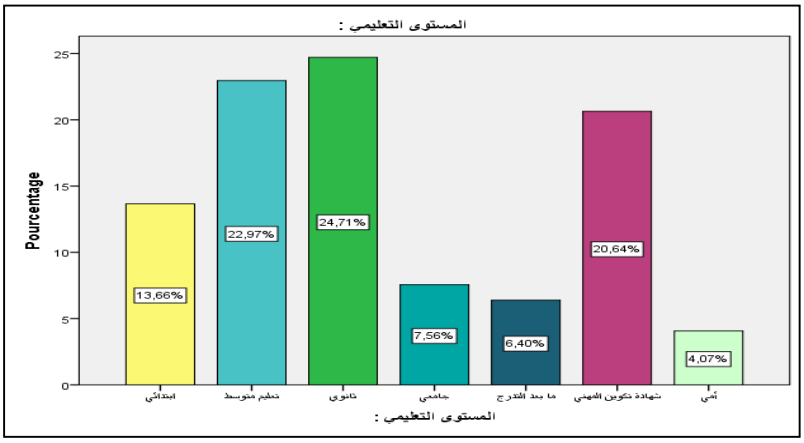
الجدول 04 : "المستوى التعليمي".

المستوى التعليمي:					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ابتدائي	47	13,7	13,7	13,7
	تعليم متوسط	79	23,0	23,0	36,6
	ثانوي	85	24,7	24,7	61,3
	جامعي	26	7,6	7,6	68,9
	ما بعد التدرج	22	6,4	6,4	75,3
	شهادة تكوين المهني	71	20,6	20,6	95,9
	أمي	14	4,1	4,1	100,0
	Total	344	100,0	100,0	

المصدر : مستخرج من برنامج الإحصائي.

الشكل 02 : "التمثيل البياني يشير إلى المستوى التعليمي".

:



المصدر : مستخرج من برنامج الإحصائي.

التفسير :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية نساء العينة ذات مستوى تعليمي ثانوي حيث يقدر عددهن بـ: 85 امرأة وهذا بنسبة 24,7 %، أما أقل فئة في العينة فهن أميات ويقدر عددهن بـ : 14 امرأة بنسبة 4,1 %، من بين 344 امرأة. أما باقي نساء العينة فمستوياتهن تختلف من ابتدائي، متوسط، جامعي، ما بعد التدرج، وشهادة من التكوين المهني.

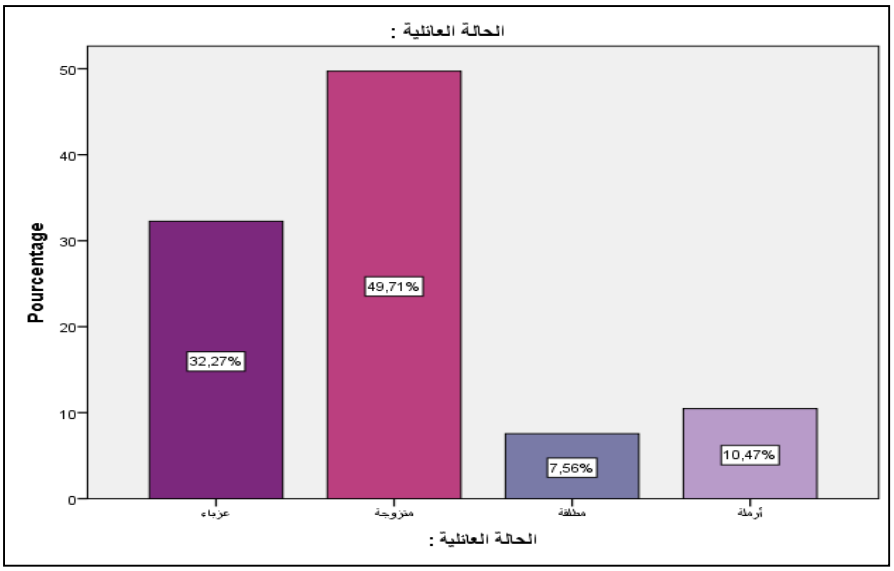
ت. **الحالة العائلية:**

الجدول 05 : "الحالة العائلية".

الحالةالعائلية :					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عزباء	111	32,3	32,3	32,3
	متزوجة	171	49,7	49,7	82,0
	مطلقة	26	7,6	7,6	89,5
	أرملة	36	10,5	10,5	100,0
	Total	344	100,0	100,0	

المصدر : مستخرج من برنامج الإحصائي.

الشكل 03 : "التمثيل البياني يشير إلى الحالة العائلية".



المصدر : مستخرج من برنامج الإحصائي.

التفسير :

انطلاقا من التمثيل البياني نرى أغلبية النساء المستجوبات هن متزوجات وبلغن نسبة 49,71 %، في حين العازبات هن بنسبة 32,27 %، والمطلقات نجدهن بنسبة 7,55 %، أما النساء الأرامل فهن بنسبة 10,47%.

2.4. المرأة في القطاع غير الرسمي:

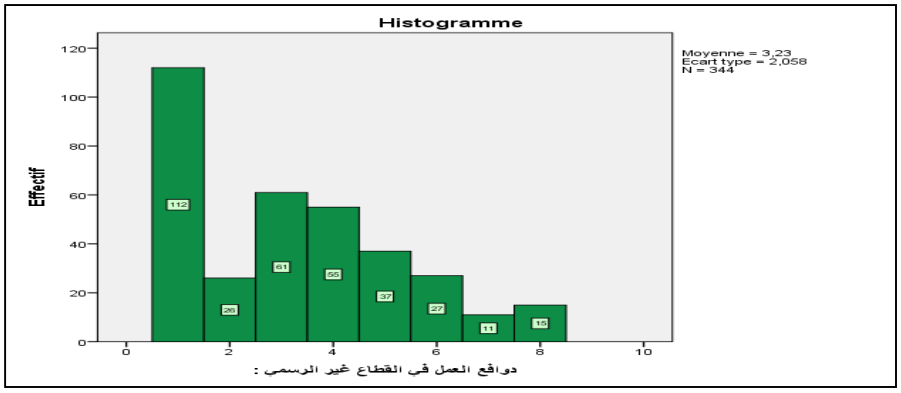
أ.**ما هي دوافعك للعمل في القطاع غير الرسمي** ؟ يعتبر القطاع غير الرسمي منفذ وفرصة عمل للعديد من الأفراد سواء كانوا رجالا أونساء، لسبب عدم توفر مناصب عمل بالقطاع الرسمي وإلى غيرها من الأسباب.

الجدول 06 : "يمثل دوافع المرأة للعمل في القطاع غير الرسمي".

دوافع العمل في القطاع غير الرسمي :					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دافع البطالة	112	32,6	32,6	32,6
	ربح سريع	26	7,6	7,6	40,1
	مساعدة الأهل للخروج من الفقر	61	17,7	17,7	57,8
	سهولة الحصول عليه	55	16,0	16,0	73,8
	دوافع مالية	37	10,8	10,8	84,6
	عبء الضرائب	27	7,8	7,8	92,4
	دوافع شخصية	11	3,2	3,2	95,6
	آخر	15	4,4	4,4	100,0
	Total	344	100,0	100,0	

المصدر : مستخرج من برنامج الإحصائي.

الشكل 04 : "يمثل دوافع المرأة للعمل في القطاع غير الرسمي".



المصدر : مستخرج من برنامج الإحصائي.

التفسير :

نرى من الجدول والشكل أن هناك مجموعة من الدوافع تجعل النساء يعملن في القطاع غير الرسمي وهذه الدوافع تختلف من امرأة إلى أخرى، بين دافع البطالة أي عدم وجود وظائف في القطاع الرسمي، وبين دافع الربح السريع، مساعدة الأهل للخروج من الفقر، سهولة الحصول عليه، دوافع مالية، عبء الضرائب، ودوافع شخصية، وهناك من كانت إجابتهن دوافع أخرى، إلا أن دافع البطالة يعتبر أكبر دافع على حسب إجابتهن (112 امرأة).

ب. **حددي طبيعة النشاط:**

الجدول 07 : "طبيعة النشاط".

طبيعة النشاط :					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	الصناعة	5	1,5	1,5	1,5
	الفلاحة	20	5,8	5,8	7,3
	الخدمات	63	18,3	18,3	25,6
	التجارة	33	9,6	9,6	35,2
	صناعة تقليدية وحرف	221	64,2	64,2	99,4
	البناء والأشغال العمومية	2	,6	,6	100,0
	Total	344	100,0	100,0	

المصدر : مستخرج من برنامج الإحصائي.

التفسير :

يوضح لنا الجدول أعلاه أن أغلبية نساء العينة طبيعة نشاطهن صناعة تقليدية وحرف؛ حيث يقدر عددهن بـ : 221 وهذا بنسبة 64,24 %، كما نلاحظ أيضا أن أقل نشاط ممارس هوالبناء والأشغال العمومية حيث يقدر عددهن بـ : امرأتان وهذا بنسبة 0,58 % كما أن باقي نساء العينة يمارسن باقي الأنشطة، وهذا من بين العدد الحقيقي لنساء العينة الذي هو: 344.

وعليه يتبين أن طبيعة النشاطات غير الرسمية تتميز بتنوعها، ولكن يبقى نشاط الصناعة التقليدية والحرف (أكثر من 64 %) هوالقطاع الذي يطغى على الأعمال الممارسة في القطاع غير الرسمي بالإضافة إلى قطاع الخدمات (أكثر من 18 %)، وقطاع التجارة (أكثر من 09 %) وهذا نتيجة لطبيعة هذه النشاطات التي تعمل على جلب اليد العاملة غير الرسمية (لا تحتاج لمستوى علمي أوفني مهم).

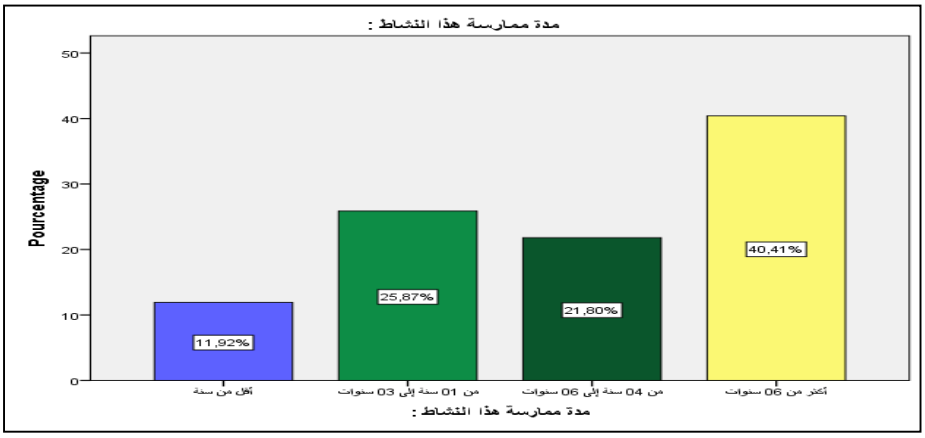
ت. **منذ متى وأنت تمارسين هذا النشاط ؟**

الجدول 08 : "مدة ممارسة النشاط".

مدة ممارسة هذا النشاط :					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من سنة	41	11,9	11,9	11,9
	من 01 سنة إلى 03 سنوات	89	25,9	25,9	37,8
	من 04 سنة إلى 06 سنوات	75	21,8	21,8	59,6
	أكثرمن 06 سنوات	139	40,4	40,4	100,0
	Total	344	100,0	100,0	

المصدر : مستخرج من برنامج الإحصائي.

الشكل 06 : "التمثيل البياني يوضح مدة ممارسة النشاط".



المصدر : مستخرج من برنامج الإحصائي.

التفسير :

من خلال التمثيل البياني نلاحظ اختلاف في مدة ممارسة النشاط بين نساء العينة ولكن جلهن يمارسن القطاع غير الرسمي منذ أكثر من 06 سنوات وقد بلغن نسبة 40,41 %.

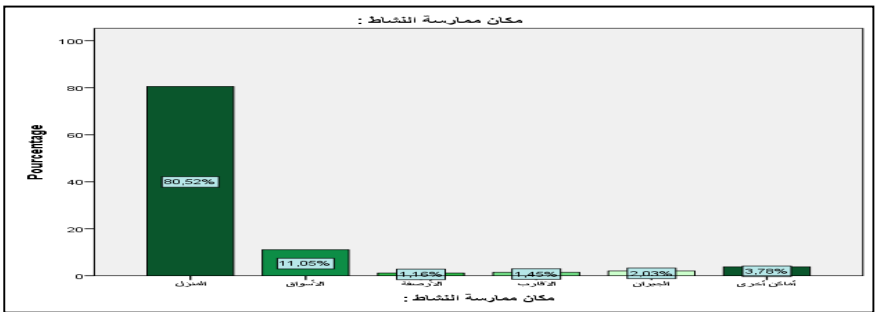
ث. **ما هومكان ممارستك للنشاط** :

الجدول 09 : "مكان ممارسة النشاط".

مكان ممارسة النشاط :					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	المنزل	277	80,5	80,5	80,5
	الأسواق	38	11,0	11,0	91,6
	الأرصفة	4	1,2	1,2	92,7
	الاقارب	5	1,5	1,5	94,2
	الجيران	7	2,0	2,0	96,2
	أماكن أخرى	13	3,8	3,8	100,0
	Total	344	100,0	100,0	

المصدر : مستخرج من برنامج الإحصائي.

الشكل 07 : "التمثيل البياني يحدد مكان الممارسة".



المصدر : مستخرج من برنامج الإحصائي.

التفسير :

80,52 % من النساء المستجوبات يمارسن نشاطهن غير الرسمي في المنزل، أما الممارسة في الأسواق، الأرصفة، الأقارب، الجيران، وأماكن أخرى فنسبها مختلفة، وهذا تبعا لتحليل الجدول والتمثيل البياني.

فعلى سبيل المثال الأنشطة الحرفية تتم عادة في أماكن رسمية، غير أن المزاولة لا تصرح بها لذى مفتشية العمل ومصالح الضرائب وهذا يعني أنه حتى القطاع الرسمي يحتوي في حد ذاته على الأنشطة غير الرسمية، وكأنه أصبح رواقا وامتدادا للقطاع غير الرسمي لإحتوائه على قنوات تصريف مباشرة.

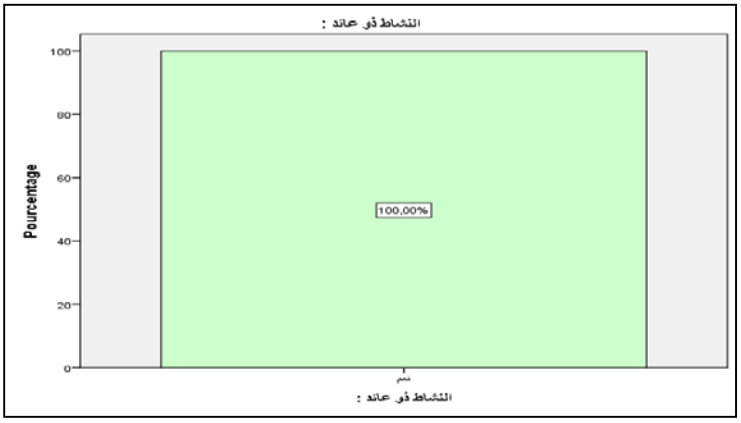
ج. **هل هذا النشاط ذوعائد ؟**

الجدول 10 : "العائد من النشاط".

النشاط ذوعائد :					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	336	97,7	97,7	97,7
	لا	8	2,3	2,3	100,0
	Total	344	100,0	100,0	

المصدر : مستخرج من برنامج الإحصائي.

الشكل 08 : "التمثيل البياني يوضح العائد من النشاط".



المصدر : مستخرج من برنامج الإحصائي.

التفسير :

نستنتج من التمثيل البياني أن العمل في القطاع غير الرسمي يذر عائد وهذا من خلال إجابة النساء المستجوبات؛ بحيث كلهن كانت إجابتهن بأن نشاطهن له عائد وهذا بنسبة 100 %.

ح. **كم يقدر دخلك (دج) ؟**

الجدول 11 : "قيمة الدخل (دج)".

تقديرالدخل :					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 18.000,00 دج	183	53,2	53,2	53,2
	من 18.000,00 دج إلى 30.000,00 دج	93	27,0	27,0	80,2
	أكثر من 30.000,00 دج	68	19,8	19,8	100,0
	Total	344	100,0	100,0	

المصدر : مستخرج من برنامج الإحصائي.

التفسير :

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة من النساء المستجوبات دخلهن أقل من 18.000,00 دج وهن بنسبة 53,20 %، بينما ما نسبته 27,03% دخلهن من 18.000,00 دج و30.000,00 دج، في حين ما نسبته 19,77 % دخلهن يقدر بأكثر من 30.000,00 دج.

خ. **هل الدخل يغطي مصاريف الإستهلاك اليومي ؟**

الجدول 12 : "قدرة الدخل على تغطية مصاريف الإستهلاك اليومي".

كفاية الدخل لتغطية مصاريف الإستهلاك اليومي :					
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	344	100,0	100,0	100,0

المصدر : مستخرج من برنامج الإحصائي.

التفسير :

100 % من نساء العينة دخلهن يغطي مصاريف الإستهلاك اليومي، وهذا ما يتبين لنا من خلال الجدول.

الخاتمة:

فمن خلال المقال يمكن أن نستنتج أن القطاع غير الرسمي يساهم في امتصاص اليد العاملة النسوية، إذ تلجأ إليه النساء ذات مستوى معيشي سيئ، وتبقى أسباب اللجوء إليه تختلف من امرأة إلى أخرى كدوافع مالية، دافع البطالة، دافع سهولة الحصول عليه، ودوافع شخصية.

والملاحظ أيضا أن جل الناشطات في القطاع غير الرسمي يمارسن هذا النشاط منذ أكثر من 6 سنوات وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الأهمية التي يحتلها هذا القطاع خاصة من حيث ما يذرفه من عوائد مالية.

نقول أن القطاع غير الرسمي في ولاية بشار يساهم في ضبط سوق العمل، ويزدهر في أوقات الكساد والأزمات، وبالتدقيق أثناء تلك الفترات التي تضعف فيها القدرة الشرائية وتزداد المعاناة، فهويساهم في خلق فرص العمل للمرأة ويقلل من نسب البطالة.

وبالتالي نجد هناك علاقة ايجابية بين القطاع غير الرسمي والمرأة. ومن هذا كله نجد أن القطاع غير الرسمي يمتص العديد من اليد العاملة النسوية في ولاية بشار.

قائمة المراجع :

1- بلقايد. ثورية وبلعربي. عبد القادر، (2016)، الفقر والقطاع غير الرسمي في الجزائر –دراسة قياسية بولاية بشار 2014–، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة REECAP، ماي، العدد : 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم – الجزائر.

2- بن قيدة. مروان، (2014)، التشغيل غير الرسمي في الجزائر وإشكالية تنظيمه، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد : 02، العدد : 11.

3- قارة. ملاك، (2009-2010)، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر - مع عرض ومقارنة تجارب : المكسيك، تونس والسنغال –، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص : "الاقتصاد المالي"، جامعة منتوري – قسنطينة.

4- عطار. عبد الحفيظ، (2009-2010)، التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والإجتماعي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في الثقافة الشعبية، التخصص : "الأنثروبولوجيا"، جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان.

5- كتيبة. ي، (2017)، مجلة النهار، النساء الجزائريات تستثمرن في صناعة الحلويات والظروف المعيشية الخانقة أهم الأسباب، الموقع https://www.ennaharonline.com، تم تصفحه بتاريخ 2017/03/04.

6- بودلال. علي، (2017)، القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهره، مجالاته وسبل استقطابه، المجلة المغاربية للاقتصاد والمانجمت، مارس، المجلد : 04، العدد : 01.

7- جقريف. سارة، الاقتصاد المنزلي : نقطة انطلاق الجزائريات للولوج في عالم الأعمال، الموقع https://www.alaraby.co.uk، تم تصفحه بتاريخ 2017/03/03.

8- وهراني. عبد الكريم، وآخرون، (2015)، عمالة المرأة الريفية بالاقتصاد غير الرسمي بين واقع وآفاق، مجلة الدراسات حول المؤسسات والتنمية، سبتمبر، العدد : 02، جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان.

9- منصر. زهية، (2016)، تحول النساء من حرفيت بسيطات إلى صاحبات مشاريع، الموقعhttp://jawahir.echoroukonline.com ، تم تصفحه بتاريخ 2016/12/16.

10- الشيرازي. كمال، (2017)، النساء المقاولات في الجزائر ... مكافحات تتحدين العدم، الموقع http://elaph.com، تم تصفحه بتاريخ 2017/01/08.

11- البدارين. رقية، القواسمة. محمد فريد، (2013)، دور المرأة في قيادة التغيير : دراسة تطبيقية على منظمات المرأة العاملة في الأردن، البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد : 16، العدد : 01، ص : 08.

12- كحال. حمزة، (2017)، سوق العمل تغلق أبوابها في وجه الجزائريات، الموقع https://www.alaraby.co.uk، تم تصفحه بتاريخ 2017/02/23.

13- مديرية التشغيل لولاية بشار، حصيلة التشغيل لسنة 2015، بشار، 2015.

14- Pestieau. P, (1995), l'économie souterraine, sans pays : éditions Hachette,.

15- Benali. A, (2015-2016), le concept " genre " et la participation féminine au revenu des ménages dans les exploitations agricoles et les zones rurales - cas des wilayas de l'ouest algérien -, these en vue de l'obtention du diplome de doctorat en sciences économiques, Université AbouBakr Belkaid –Tlemcen.